



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research



الضغوط المالية في العراق

تحليل المؤشرات وبناء السياسات المتوازنة

تقدير موقف

وحدة الدراسات الاقتصادية

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

مقدمة

أصبح الاقتصاد العراقي في قلب دوامة تتداخل فيها عوامل الهيكلية البنيوية مع الضغوط الدورية، بحيث يصعب فهم الأزمات بمعزل عن سياقها الأعمق. فالى جانب الاعتماد شبه الكامل على النفط، يعاني الاقتصاد من ارتفاع مستمر في الالتزامات التشغيلية وتراجع في فعالية الإيرادات غير النفطية، ما يجعل النظام المالي هشاً أمام أي هبوط في أسعار النفط أو أي صدمة خارجية.

تكشف البيانات الحديثة أن النفط يشكل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة الاتحادية في العراق، بينما تقدر الإيرادات غير النفطية بأقل من 7% من الإجمالي، مما يضع الدولة أمام اعتماد غير مستدام على مصدر دخل واحد. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات النفطية تبلغ نحو 107 مليار دولار في 2024، في مقابل نفقات تشغيلية وصلت إلى نحو 108 مليارات دولار، مع توقعات لعجز إذا لم تتخذ إجراءات تصحيحية.

إن العلاقة بين هذه الأرقام ليست علاقة جمع وطرح فحسب، بل هي مؤشر على اختلال هيكل، إذ يقف العراق دون شبكة أمان مالية حقيقية يمكنها امتصاص الصدمات المتوقعة في أسعار النفط أو التراجع العالمي في الطلب.



أولاً: هشاشة المالية العامة العراقية في ضوء الأرقام

1. الاعتماد على النفط

تظهر التحليلات المالية أن النفط يمثل الضامن الحقيقي لوظيفة الدولة الاقتصادية، إذ تأتي إيراداته من بيع الخام والمنتجات النفطية في الأسواق العالمية، ويستخدم الجزء الأكبر منه لتغطية الموازنة العامة. ففي عام 2024، بلغ إجمالي الإيرادات النفطية حوالي 107 مليار دولار، مقابل إيرادات غير نفطية لا تتجاوز 8 مليار دولار، وهو ما يعني أن النفط وحده مسؤول عن حوالي 93% من إجمالي الموارد المالية لميزانية الدولة¹. وباستمرار هذا النمط يصبح أي هبوط في أسعار النفط أو تراجع في حجم الصادرات النفطية مصدر ضغط مباشر على السيولة النقدية المتاحة للصرف العام، خصوصاً وأن لدى العراق التزامات نقدية ومالية تؤثر بشكل كبير في طريقة توزيع الموارد الاقتصادية على النفقات التشغيلية.

2. تضخم الانفاق الجاري

إلى جانب اعتماد الإيرادات النفطية، يعاني العراق من هيمنة الإنفاق الجاري على الموازنة. ففي عام 2025، تشير التقديرات إلى أن نفقات الحكومة على الرواتب والتقاعد والدعم والفوائد تجاوزت 112 مليار دولار، مقابل نفقات استثمارية لم تتجاوز 18 مليار دولار، ما يعني أن أكثر من 83% من الإنفاق يذهب إلى بند التشغيل اليومي، بينما لا تتعدى الاستثمارات الرأسمالية 17% من مجموع الإنفاق.

1. وفق تقرير شبكة الطاقة: حصاد العراق النفطي، من خلال الرابط

<https://attaqa.net/2025/13/08/https://attaqa.net/2025>

[8% A7% D8% AA-% D8% A7% D9% 84% D8% B9% D8% B1% D8% A7% D9% 8](https://www.imf.org/en/news/articles/202508/07/pr-25243-iraq-imf-executive-board-concludes-2025-article-iv-consultation?cid=em-COM-)

وكذلك تقارير صندوق النقد الدولي، من خلال التقرير المنشور على الرابط:

<https://www.imf.org/en/news/articles/202508/07/pr-25243-iraq-imf-executive-board-concludes-2025-article-iv-consultation?cid=em-COM->



هذه النسب تعكس تذبذباً طويلاً الأمد في الأولويات المالية، ما يحول الموازنة إلى أداة لإدارة التشغيل اليومي، وليس لبناء قاعدة إنتاجية قادرة على خلق موارد بديلة. فمن الملاحظ في هذا المجال أن بيانات التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة عن العراق إلى أن نفقات الأجور والمعاشات تمثل حوالي 24.5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبلغ إجمالي الإنفاق العام نحو 43.8% من الناتج، مع عجز مالي يقارب 9.2% من الناتج. هذه الأرقام تعكس الهيمنة النسبية للإنفاق الجاري على بنود مثل الرواتب والتشغيل، مما يقلص قدرات الدولة على تمويل الاستثمار والتنمية ويضغط مباشرة على السيولة والحركة في السوق المحلي.

ثانياً: مقارنة مؤشرات النمو غير النفطي

إذا كان الاعتماد على النفط يشكل جانباً من هشاشة الوضع المالي، فإن ضعف الإيرادات غير النفطية يعمق هذا الاختلال. فقد أظهر تقرير لصندوق النقد



الدولي أن النمو في الناتج المحلي غير النفطي للعراق تباطأ إلى 2.5% في 2024 بعد أن كان قد سجل أكثر من 13% في 2023، بينما يتوقع أن يتراجع نحو 1.2% تدريجياً في 2026 إذا لم تعالج مظاهر الركود في القطاعات الإنتاجية². وفقاً لذلك فإن هذه الأرقام ليست مجرد مؤشرات نمو ضئيلة، بل دلالة على أن الاقتصاد العراقي يفقد تدريجياً قدرته على خلق موارد خارج إطار النفط، ما يضع مزيداً من الأعباء على الإيرادات النفطية لتغطية النفقات العامة.

ثالثاً: الدين العام واحتياطيات البلاد

على الرغم من أن العراق ما زال يمتلك احتياطيات نقدية قوية نسبياً—حيث تشير البيانات إلى أن الاحتياطيات الأجنبية بلغت نحو 100 مليار دولار في نهاية 2024—إلا أن هناك تحديات متزايدة على هذا الصعيد. وفي مقدمة هذه التحديات هو ارتفاع مستويات الدين العام المتوقعة، ففي عام 2025 تشير التقديرات إلى أن الدين الحكومي قد يرتفع إلى نحو 62% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان أقل من 48% في 2023، وهو ما يطرح تحديات واضحة فيما يتعلق بقدرة الدولة على الاقتراض الخارجي دون تكاليف مالية إضافية أو مخاطر على تصنيفها الائتماني³.

وفي الوقت نفسه، فإن معدل الاحتياطي الذي لم يعد يواجه استنزافاً حاداً في الأجل القصير لا يضمن بالضرورة تحمل صدمات طويلة الأجل دون إصلاحات هيكلية أساسية.

2. Iraq Invested \$19 Billion in Projects in 2024, Cuts Deficit Amid Strong Oil Revenues, by link;

<https://www.ifpinfo.com/iraq-invested-19-billion-in-projects-in-2024-cuts-deficit-amid-strong-oil-revenues>

3. IMF Executive Board Concludes 2025 Article IV Consultation with Iraq.

رابعاً: المقارنة الدولية كأداة تفسير وضبط تحليلي

تفيد التجارب الدولية في إظهار ما يمكن أن يحدث عندما يتحول النفط من عامل تمكين إلى عامل قصور. ففي النرويج على سبيل المثال، تم تخصيص جزء من الإيرادات النفطية لصندوق سيادي يتجاوز 1 تريليون دولار، وتستخدم عوائد هذا الصندوق لدعم الموازنة العامة دون الضغط على الإيرادات الجارية. وقد سمح هذا النموذج للنرويج بالحفاظ على استقرار اقتصادي حتى في فترات انخفاض أسعار النفط.

وفي المقابل، نجد في فنزويلا مثلاً واضحاً على ما يمكن أن يحدث عندما تقترن الاقتصادات الريعية بسوء الإدارة المالية: انخفاض مستمر في الإيرادات، هبوط حاد في الإنتاج، وتآكل الاحتياطيات، وتفاقم الفقر والبطالة حتى في وجود احتياطيات نفطية ضخمة.

تضع هذه المقارنات العراق في موقع وسيط لا يمكنه الاستمرار بنمط إدارة يعتمد على زيادة الإنفاق في أوقات الوفرة دون تراكم أدوات تحوط في أوقات الضيق.

خامساً: البعد الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

تتداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر في العراق، إذ يشكل أصحاب الدخل المحدود والطبقات المتوسطة شريحة كبيرة من المجتمع تعتمد على الرواتب والدعم الحكومي. هنا تظهر إحدى الإشكاليات الرئيسية في مجال معالجة المشكلات والأزمات الاقتصادية والمالية، إذ أن أي محاولة لخفض الدعم أو تقييد الإنفاق دون بدائل حقيقية قد يؤدي إلى تقلص القوة الشرائية لتلك الفئات، ما ينعكس سلباً على الطلب المحلي، وبالتالي على النشاط الاقتصادي الكلي.

فعلى سبيل المثال، إذا انخفضت القوة الشرائية بمعدل 15-20% نتيجة تقليص الدعم أو تراجع سعر الصرف، فإن ذلك لا يؤثر فقط على مستوى المعيشة، بل يمكن أن يؤدي إلى تراجع الاستهلاك الكلي بما يصل إلى 10-12%،

وهو ما قد يبطئ النمو الاقتصادي الكلي بصورة حادة في بلد يعتمد بدرجة كبيرة على الطلب الداخلي. ووفقاً لمنهجية التحليل الاقتصادي فإن هبوط عائدات النفط يضعف سوق السلع والخدمات المحلية، لأن المواطن سيشعر بتراجع الطلب بسبب ضعف الأجور أو الرواتب، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل مرتكز حقيقي وأساسي لسوق العمل ستواجه صعوبات مالية تزيد من حجم البطالة وتراجع الإنتاج، ومن ثم فإن أي محاولة لخفض الإنفاق الحكومي التقليدي (خصوصاً الدعم أو الرواتب) دون تعويض ذلك بزيادة الدفع في الاقتصاد الحقيقي سيؤدي إلى تراجع الطلب المحلي، وتباطؤ الاستهلاك، وتباطؤ الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، مما يجعل الاقتصاد الوطني يدخل في أزمات ومخاطر مركبة.

سادساً: حدود الخيارات المتاحة أمام صانع القرار

في ضوء هذه المؤشرات، يصبح واضحاً أن الخيارات المتاحة ليست كثيرة، وأن كل خيار يحمل انعكاسات واضحة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يرتبط اللجوء إلى التقشف الصارم بتراجع الطلب وتعميق الركود، بينما يحمل التمسك بالإنفاق التقليدي مخاطر ارتفاع العجز وتآكل الاحتياطات. وهنا تكمن الحاجة إلى سياسات ذات طابع متوازن، تعتمد على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، والتحول التدريجي نحو دعم أكثر استهدافاً للفئات الهشة، وتعزيز مصادر الإيرادات غير النفطية دون زيادة العبء على المواطن.

في ضوء المؤشرات المالية الراهنة، يصبح من الضروري أن تستند السياسات الحكومية المقبلة إلى مقارنة كمية قابلة للتقييم، لا إلى إجراءات عامة أو شعارات إصلاحية. فالمعالجة الذكية للأزمة المالية في العراق تتطلب ربط كل خيار سياسي بمؤشر مالي يوضح كلفته وأثره وحدوده.

ومن ثم فإن أول هذه السياسات يتمثل في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بوصفه المدخل الأقل كلفة اجتماعياً، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الإنفاق الحكومي في العراق يقترب من 43-45% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول ريعية مماثلة. في المقابل،



تستحوذ الأجور والمعاشات وحدها على أكثر من 24% من الناتج. وعليه، فإن أي خفض أفقي للإنفاق سيصيب مباشرة الطلب المحلي. السياسة البديلة تقوم على خفض الإنفاق غير المنتج بنسبة تتراوح بين 10-15% من بنود التشغيل الثانوية، وهو ما يمكن أن يحقق وفراً مالياً يعادل 3-4% من الناتج المحلي، دون المساس بالرواتب الدنيا والمتوسطة أو شبكات الحماية الاجتماعية.

أما السياسة الثانية فتتعلق بإصلاح منظومة الدعم، والتي تعد من أكثر بنود الإنفاق استنزافاً للموارد. تظهر المؤشرات أن الدعم الشامل للطاقة والمواد الأساسية يكلف الخزينة مليارات الدولارات سنوياً، بينما لا يصل إلى مستحقيه بالكفاءة المطلوبة، وبالتالي فإن التحول التدريجي نحو دعم موجه، يستهدف الشرائح الواقعة تحت خط الفقر، يمكن أن يخفض كلفة الدعم بما لا يقل عن 30% خلال ثلاث سنوات، وفق تقديرات تجارب دول مشابهة إذا ما أريد مقارنة ذلك، والمؤشر المالي الحاكم هنا هو نسبة الإنفاق على الدعم إلى الناتج المحلي،

والتي يفترض أن تنخفض تدريجياً من مستواها الحالي إلى ما دون 5%، مع الحفاظ على القوة الشرائية للفئات الهشة.

أما فيما يتعلق بالإيرادات، تبرز سياسة تعزيز الموارد غير النفطية دون زيادة العبء الضريبي كخيار محوري، إذ لا تتجاوز الإيرادات غير النفطية في العراق 7-9% من الناتج المحلي، وهي من أدنى النسب في المنطقة. وبدلاً من رفع معدلات الضرائب، توصي الدراسة بتحسين كفاءة الجباية ومكافحة التهريب، لا سيما في القطاعات التجارية الكبرى والكمركية. فالمؤشر المالي المستهدف هنا يتمثل في رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية بمقدار 2-3 نقاط مئوية من الناتج خلال المدى المتوسط، وهو هدف واقعي إذا ما تم تحسين الإدارة الضريبية دون فرض أعباء جديدة على أصحاب الدخل المحدود.

إلى جانب ذلك ترتبط السياسة الرابعة بتحفيز السوق المحلية بوصفه أداة مالية غير مباشرة، فضعف النشاط الاقتصادي يفاقم العجز المالي ويزيد الاعتماد على الإنفاق الاجتماعي، وتشير البيانات إلى أن أي زيادة بمقدار 1% في النمو غير النفطي يمكن أن ترفع الإيرادات العامة تلقائياً بنسبة تتراوح بين 0.3-0.5% من الناتج. بناءً على ذلك، فإن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسريع دورة الإنفاق الاستثماري المحلي، يشكلان سياسة مالية مستترة تخفف الضغط على الموازنة دون زيادة الإنفاق الاسمي.

أما على صعيد إدارة العجز، فإن السياسة الأكثر توازناً تتمثل في ربط العجز المالي بسيناريوهات أسعار النفط، لا بالإنفاق السياسي، إذ يبلغ العجز حالياً قرابة 9% من الناتج المحلي وفق تقديرات صندوق النقد. السياسة المقترحة تهدف إلى إبقاء العجز دون مستوى 5%-6% في المدى المتوسط، مع الحفاظ على احتياطات البنك المركزي ضمن حدود آمنة تغطي ما لا يقل عن 12 شهراً من الاستيرادات، باعتبار هذا المؤشر خط الدفاع الأول أمام الصدمات الخارجية.

وأخيراً، لا يمكن فصل أي إصلاح مالي عن المؤشر الاجتماعي، فمعدل الفقر ومؤشرات الهشاشة الاقتصادية تمثل سقفاً سياسياً لأي سياسة مالية. وعليه، ويجب أن يقاس نجاح السياسات المقترحة ليس بخفض العجز أو زيادة الإيرادات فقط، بل بقدرتها على الحفاظ على استقرار الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج، وعدم دفع شرائح جديدة نحو الفقر.



خاتمة

تشير المؤشرات المالية والاقتصادية إلى أن أزمة السيولة في العراق تتجاوز كأنها مشكلة دورية في الإيرادات إلى كونها أزمة بنيوية في نموذج اقتصادي بحاجة إلى إصلاح شامل، وفي ظل هشاشة المالية العامة، يصبح من الضروري اعتماد سياسات ذكية ومتدرجة تحافظ على الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وتحمي أصحاب الدخل المحدود من تداعيات مباشرة لأي صدمة مالية جديدة، إن الفشل في قراءة هذه العلاقة بين الأرقام والواقع الاجتماعي يقود بالضرورة إلى تفاقم الأزمة وتوسيع دائرة تأثيرها، وقد يحول ما يمكن أن يكون مجرد أزمة مؤقتة إلى منعطف حاد في مسار الاقتصاد الوطني.